البحث الأول

الهجرة المنظمة والهجرة المخالفة للأنظمة من بلدان المغرب العربي:

مسح للأدبيات مع إشارة تطبيقية قياسية إلى «هجرة العودة» في الحالة التونسية

Organized migration and illegal immigration from the Maghreb countries to
European Countries: A reference to the Tunisian case

Abdelfatteh.amous@gmail.com

د. عبد الفتاح العموص
أستاذ متميز في العلوم الاقتصادية / جامعة صفاقس (تونس)
Abdelfatteh.amous@gmail.com

: مستخلص

يتضمن هذا العمل البحثي تقديم تحليل موضوعي عن الإمكانيات والرهانات والآثار الايجابية والسلبية الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية المنظمة والهجرة المخالفة للأنظمة الدولية عمومًا والإقليمية خاصةً بالإشارة للحالة التونسية. وقد ارتأينا في البداية دراسة العلاقات الارتباطية بين هذه الهجرة وأحد المتغيرات الاقتصادية الهامة ألا وهي التجارة الخارجية، حيث تؤكد الأدبيات الاقتصادية النظرية والعملية المتاحة علي وجود هذه العلاقات منذ زمن بعيد في كل البلدان دون استثناء. ثم أبرزنا من خلال دراستنا للحالة التونسية أهمية هجرة قوة العمل التونسية إلي البلدان الأوروبية الغربية و الأوضاع الصعبة التي تعيشها برغم أنها تدر مداخيل مالية مميزة تفوق بكثير ما تستطيع الحصول عليه في تونس. و أشرنا بالخصوص إلي دور التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين في تنمية المناطق التونسية المختلفة عند عودة هؤلاء إلي بلد المصدر تونس. وقد اقترحنا توجيه هذه التحويلات إلي المجالات القطاعية المنتجة عوضاً عن إنفاقها في الميادين الاستهلاكية الترفيهية التي تمثل حوالي 72 % من هذه التحويلات المالية والتي تتبوّأ المرتبة الثالثة في ميزان المدفوعات الخارجية التونسية من حيث القيمة النقدية للمتحصلات.

الكلمات المفتاحية : الهجرة المنظمة ، الهجوة المخالفة للأنظمة ، بلدان المغرب العربى، الحلة التونسية .

Abstract:

Our research paper aims at an objective analysis of international migration, in this regionale case, from Tunisia to European countries. First, we began by studying the relationships between international migration and foreign trade by referring to the various theoretical and empirical studies existing in the relevant economic and social literature. We have seen that such a relationship has existed for a long time in quantitative and qualitative terms. Then we studied the Tunisian case by highlighting the positive and negative impacts of financial transfers from Tunisian immigrants on the socio-economic development of the various Tunisian regions. Finally, we proposed to direct these transfers to productive sectors instead of spending them in idle consumption activities, like weddings, visits, hotel stays which monopolize approximately 72% of these financial transfers, occupying third place in the balance of payments in Tunisia.

Key words: *Organized migration , illegal immigration, the Maghreb countries, Tunisian case.*

مقدمة :

شهدت بلدان الاتحاد الأوروبي منذ خمسينات القرن العشرين تدفقات هامة ومتنامية للهجرة المنظمة العلنية و الهجرة غير المنظمة أو المخالفة للأنظمة من البلدان المغاربية الأربعة: الجزائر والمغرب و تونس وموريتانيا. فخلال فترة التسعينات ، توافدت على فرنسا وايطاليا واسبانيا وألمانيا وبلجيكا الآلاف المتزايدة من المهاجرين المنظمين الرسميين والمهاجرين المخالفين للأنظمة، بواسطة طرق مختلفة و أخطر هذه التدفقات الحشود الغفيرة والمتزايدة من المهاجرين الأفارقة من جل البلدان الإفريقية جنوب الصحراء للاستقرار بصفة دائمة أو مؤقتة كحل وسط بين المغامرة في مخاطر الهجرة المخالفة للأنظمة الرسمية، والتي تزايدت بسرعة في السنوات الأخيرة صوب البلدان الأوروبية شمال المتوسط أو العيش والاندماج تدريجياً في مجتمعات هذه البلدان المغاربية.

والاجتماعية ببلدانهم الأصلية، فقد غادروا بلدانهم قسراً نتيجة لتنامي الفقر والبطالة، وتواصل الصراعات القبلية والجهوية و انتشار الحروب الأهلية في عديد البلدان المعنية، مع ازدياد قوة الحركات الإرهابية العنيفة والدامية كالقاعدة في مالي والتشاد والنيجر و "بوكوحرام" في الكاميرون ونيجيريا والكونغو وأفريقيا الوسطى .

فعديد المهاجرين الأفارقة إلى البلدان المغاربية أولاً ثم إلى البلدان الأوروبية لاحقاً بصفة غير منظمة ومخالفة للقوانين عموماً، يجتازون الحدود الليبية والتونسية والمغربية خلسة، يرافقهم مهاجرو البلدان المغاربية بإتجاه مالطا وايطاليا واسبانيا وفرنسا، انطلاقاً من طرابلس وسرت وجرجيس وصفاقس وسبتة ومليلية بواسطة قوارب بحرية صغيرة الحجم صنفت «كقوارب موت». حيث لا يتمكن هؤلاء غالباً من الوصول إلى المدن الأوروبية الساحلية المتوسطية المقصودة. فيلقى الكثير منهم حتفه في مياه البحر، مما يثير فواجع انسانية حزينة كالتي وقعت مثلاً بجزر قرقنة التونسية في شهر يوليو ٢٠١٨، وراح فيها المئات من الضحايا والمفقودين من جنسيات مغاربية وافريقية مختلفة، الشيء الذي أثار حفيظة جل الجمعيات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان في العالم.

زد عن ذلك، أن العدد القليل منهم تمكن من الوصول للمدن الأوروبية ولا سيما المدن الايطالية و الإسبانية، حيث يقبع هؤلاء في مراكز الإيواء السجنية في إنتظار إعادة ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، أو تشغيلهم في قطاعات اقتصادية متدنية الأجور وشاقة العمل. وكانت الأوضاع السياسية الأوروبية هي التي ساعدت في نجاح الأحزاب اليمينية المتطرفة الشعبوية العنصرية الرافضة لاستقبالهم والداعية لارجاعهم بقوة والتصدي لهم، وقد أثرت هذه الأحزاب في كل من ايطاليا ومالطا وفرنسا بشدة على حكومات كل بلدان الاتحاد الأوروبي والتي طالبت في اجتماعاتها الأخيرة البلدان المغاربية ببعث مراكز إيواء دائمة لاستقبال هؤلاء المهاجرين خاصة الأفارقة مقابل عوائد مادية ومالية متنوعة؛ وهو ما ترفضه كل البلدان المغاربية عموما، كما أكد ذلك منذ أمد قصير كل من المحللين جولد سميث ولوتارباك وشوستار وبوبكري في تحاليلهم

(Goldsmith 2003; Lullebeck 2006; Schuster 2005; Boubakri 2006).

وفي هذا السياق، تحاول بلدان الإتحاد الأوروبي مجدداً بواسطة اتفاقيات بينية ومتعددة الأطراف مع البلدان المغاربية إبعاد المراقبة الحدودية عن أوطانها وإحداث مناطق عبور زجرية في البلدان المغاربية المعنية، مما يمكنها من حماية أمنها القومي من الهجرة المخالفة للأنظمة المغاربية الأفريقية ماضياً وحاضراً. وهي الأهداف التي تعمل من أجلها البلدان الاوروبية منذ فترة ثمانينات القرن الماضي عبر سياسات التبادل الحر والشراكة الأورو متوسطية و(حسن الجوار) والاتحاد المتوسطي وغيرها، مما قد تحمله من الإعانات والاستثمارات الخارجية شريطة قبول توفير أمنها

الخارجي من قبل البلدان المغاربية و المشرقية العربية وغيرها و ذلك بالتصدي لهؤلاء المهاجرين.

إن دراسة الهجرة بكل أشكالها الرسمية والمنظمة والمخالفة للأنظمة حالياً بين البلدان المغاربية والبلدان الأوروبية تتطلب الدراسة العميقة لسماتها وأسبابها وآثارها الايجابية والسلبية على البلدان عبر تحليل مفاهيمها ومقاربتها النظرية الاقتصادية وتطور نماذجها التجريبية، سيما وأن الهجرة كانت مرتبطة بالتجارة الخارجية لكونها أحد عناصر حركة السلع والخدمات والأفراد والواجب الوقوف عند إسهامات محلليها منذ أواسط القرن العشرين إلى الآن، مرتكزين في دراستنا على الهجرة الرسمية وعودة مهاجريها من بلدان الاستقبال إلى بلدان المصدر. علماً بأن دراسة الهجرة المخالفة للأنظمة لا تمثل في تحليلنا إلا بعض الإشارات، لأنها تستدعي وجوباً دراسة ميدانية استبيانية عملية يعسُر القيام بها في حيّز محدود.

وفيما يلي نتناول أجزاء هذه الدراسة تباعاً: بدءاً بالمسح التحليلى لأدبيات التجارة والهجرة (أولاً)، ثم نثنّي بعلاقة التكامل والتبادلية بين التجارة والهجرة بقدر من التفصيل (ثانياً) و نعرض بعد ذلك لظاهرة «هجرة العودة» (ثالثاً)؛ ثم نعود لنظرة استرجاعية عن الهجرة (رابعاً) لننتهي أخيراً إلى الدراسة القياسية لحالة تونس في مضمار «هجرة العودة» (خامساً).

أولاً: الأدبيات الإقتصادية التحليلية للعلاقة بين التجارة الخارجية و الهجرة الدولية:

حل التبادل الحر في نظرية التجارة الدولية محل المقاربات التجارية القديمة المنغلقة، وذلك على إثر الثورة الصناعية الكبرى في بريطانيا مع نهاية القرن الثامن عشر، و انطلاقا من نظريات آدم سميث (Adam Smith 1776) ، و دافيدريكاردو (David Ricardo 1817)، وجون ستيوارت ميل(John Stewart Mill 1848) .

حول الفوائد والميزات القصوى و النسبية والآليات المحددة للتوازن العام، جاءت النظرية النيوكلاسيكية لإعادة النظر وتعديل النظرية التقليدية بمحاولات تجريبية قصد تفنيد القواعد النظرية التحليلية للافتراضات التقييدية، و خاصة المعوقات التي تظهر في بعض الحالات المحددة.

والنظرية النيوكلاسيكية مكنت هكذا من تعميم النموذج الكلاسيكي، و بينت أن التجارة الخارجية والتخصص ترتكزان على فوارق اسعار عوامل الانتاج بين البلدان، وأظهرت تساوي هذه العوامل مع إنتاجيتها الحدية على الصعيد العالمي في حالة وجود منافسة خالصة. وتمثل الفوارق المتأتية من مكافأة العوامل النابعة من ندرتها النسبية نقطاً ضرورية لتطور التجارة الخارجية؛ وهو الشيء الذي يستدعي منا تقديم هذه النظرية بايجاز.

أ- النظرية الخالصة للتجارة الخارجية ومفارقة ليونتييف(Leontief 1953):

تنطلق هذه التحاليل النظرية من مقاربة هيكشر (Hecksher1919) المؤكدة على أهمية

التبادل الدولي بالنسبة لكل البلدان المنفتحة على الخارج. فللتجارة الخارجية فائدة مرضية كلما استعد البلد لتقديم السلع التي يتطلب انتاجها نسبياً عوامل الانتاج المتواجدة عنده. وفي هذا السياق، يؤكد هذا المحلل الشهير أن التباين النسبي لندرة عوامل الانتاج بين بلدين، يعتبر الشرط الضروري لوجود اختلاف في التكاليف المقارنة، ومن ثم في منافع التجارة الدولية. وقد حاول من جهته أولين(Ohlin 1933) تأكيد صحة هذه العلاقة والآراء المنبثقة عنها. وتمكن كل من هيكشر وأولين (Hecksher-Ohlin) من بناء نظرية ترتكز على وفرة وندرة عوامل الانتاج وتناقص التكاليف وتزايد الغلة بالتوسع في الانتاج. ويمكننا تلخيص هذه النظرية التحليلية للتجارة الخارجية في العناصر التالية:

1 -اختلاف البلدان فيما بينها من ناحية مدى توفر عوامل الانتاج المتنوعة، كما يتبين مثلاً في تواجد الأرض الخصبة بكثرة أو غيابها أو تواجد قوى العمل المنتجة مقابل ذلك. فالمعطيات والظروف الطبيعية والاقتصادية والبشرية للبلدان المعنية تحدد تباين نفقات الإنتاج، وتشجع التبادل التجاري بين هذه البلدان.

2 -ضرورة تخصص كل بلد في إنتاج و تصدير مجموعة من السلع التي تتلاءم مع اساليبه الفنية وظروفه الاقتصادية كوفرة أو ندرة مورد معين اعتماداً على نظام المنافسة الحرة الرافض للإحتكار والحماية التجارية السلبية.

3 -تناقص النفقات و إزدياد الغلة بالتوسع في الإنتاج المؤدي لإختلاف الأجور والمكافآت التي تتحصل عليها كل العوامل، والذي يقود إلى إختلاف تكاليف الانتاج و اثمان السلع، و بالتالي قيام التبادل التجاري الدولي الحر بين مختلف البلدان. وتتسم النظرية التجارية الحرة لدى المحللَيْن المشهورين هيكشر- أولين (Hecksher-Ohlin) بعديد العناصر الممكن تلخيصها في النقاط الرئيسية التالية:

بافتراض وصف ظروف العرض النسبي لعوامل الانتاج بدقة من زوايا الوفرة والندرة النسبية، فهذه النظرية تنادي بتجانس العوامل، فهي تتجاهل الاختلافات النوعية الموجودة في عوامل الإنتاج. و إن كنا لا نوافق إطلاقاً على هذا الافتراض، فلا نستطيع في هذه الحالة، قياس درجة الوفرة أو الندرة النسبية للعوامل المعنية بأنواعها المتعددة، والمختلفة طبيعيًا وبشريًا وتقنيًا وتكنولوجيًا وماليًا. وهو الشيء الذي ينسحب على رأس المال البشري أي عامل العمل، حيث يؤكد إفتراض تجانس هذا العامل. فهناك العمل العادي المتعب والشاق والمتدني الأجر الذي يعرض عموماً على المهاجرين اللارسميين و خاصة السريين المغاربة والأفارقة في البلدان الأوروبية، والعمل التقني والتكنولوجي الراقي والمرتفع الأجر الذي يمنح لمواطني هذه البلدان الأصليين الأوروبين. فتوجد إذن اختلافات في المهارات و القدرات الناجمة عن تباين معطيات البيئة المختلفة. وهي الحالات

التي لم تتفطن إليها النظرية النيوكلاسيكية المهيمنة في تحاليلها القديمة حول التبادل الحر وحرية حركة السلع و الخبرات والأفراد وقوى العمل بين كل البلدان المتقدمة والنامية.

كما لا نستطيع المقارنة بين أجور تتطلب عملاً كثيفاً، وأجور لا تستدعي ذلك، تلك الأجور التي تختلف بين البلدان المتقدمة الأوروبية و البلدان النامية المغاربية حسب إنتاجية العمل. حيث يتوفر العمل رخيص الثمن في البلدان المغاربية بالمقارنة إلى البلدان الأوروبية التي تتسم بأجور مرتفعة، تقودها إلى تحويل جزء هام من إنتاجها إلى البلدان المغاربية بغية الحصول على أرباح هامة، لا يمكنها جنيها في بلدانها الأصلية.

وهذه هي نفس الفكرة التي تتبناها بلدان الاتحاد الأوروبي عند استقبالها للمهاجرين المغاربة والأفارقة بتشغيلهم بأجور متدنية بواسطة تشريعات خصوصية معتمدة على عدم الإكتراث لحل مشاكل هؤلاء المهاجرين العويصة. مما يجبر هؤلاء المهاجرين في عديد الحالات لترك بلدان الاستقبال والعودة إلى أوطانهم الأصلية. وهو ما يعرف بهجرة العودة التي لها آثار سلبية وايجابية و تحتاج إلى عمل وفير ورأس مال قليل.

ب: مفارقة ليونتييف (Leontief,1953):

ركزت هذه المفارقة على دراسة علمية تطبيقية للتخصص الدولي، باعتماد تخصيص عوامل الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية. وحاولت اختبار مدى ملاءمة نموذج هيكشر - أولين (Hecksher -Ohlin) لقياس محتوى الصادرات الأمريكية بالنسبة لعامل العمل الواجب اعتباره، لا فقط كميته بل وأيضاً بإنتاجيته الحدية الفعلية. وقد توصل ليونتييف (Leontief) إلى نتيجة تحليلية تجريبية غير منتظرة تتعارض والنظرية الكلاسيكية المُسَلَّم بها، حيث أظهر أن الصادرات الأمريكية تقوم على مُرَكّب من وفرة العمل الموصوف و المتناسب مع رأس المال. إلا أن بعض المحللين انتقدوا هذه المقاربة التحليلية العملية، إذ أكد كل من كروغمان و رينيلي (Krugman and Rainelly) أن مقاربة ليونتييف (Leontief) غير منسجمة مع النظرية الكلاسيكية التامة و الخالصة المعتمدة على مقاربة الفوائد المقارنة. فعامل العمل يلعب هنا دوراً حيوياً وأساسياً في دالة الإنتاج، والواجب دراسته محلياً أو خارجياً.

ج: المقاربات التحليلية للهجرة الدولية:

أدت العولمة الاقتصادية إلى تحرير وزيادة المبادلات الاقتصادية الدولية، وإلى دفع حركة انتقال السلع والأفراد من بلد الآخر. ونستطيع دراسة المقاربات التحليلية للهجرة الدولية بواسطة اتجاهين اثنين يخصان النظريات التقليدية المعيارية والنظريات الحديثة للهجرة.وهما على النحو التالي:

1 -المقاربة التحليلية الاقتصادية التقليدية للهجرة الدولية :

تؤكد النظريات الكلاسيكية منذ آدم سميث **(Adam Smith1776)** ، أن الهجرة الخارجية تمكن من تقليص عرض العمل و زيادة مكافأته المادية. ففي صورة الزيادة المفرطة في إرسال قوى العمل للخارج، يمكننا بالمقابل الاحتفاظ بالعديد منها محلياً. وقد آكد ستيوارت ميل من جانبه فى هذا الإطار، أن الهجرة الخارجية هي علاج إيجابي لزيادة معدلات الأجور المتدنية ولانخفاض معدلات الربحية والوصول لتحقيق آليات التوازن الكلي مع إعادة قياس مكافأة عامل العمل وفقاً لإنتاجيته الحدية.

من جهة ثانية، أُجبر النيوكلاسيك على إدخال افتراض آخر يتعلق بتحرك عوامل الإنتاج في نموذج التوازن العام للحد من هذه الفوارق و إزالة الريع المكاني في البلدان التي تشهد بدورها تحرك العوامل الانتاجية المفترضة في نموذج التوازن، المؤدية أيضاً جداً إلى معدلات أجور مرتفعة جداً لابد من الإهتمام بها.

وتقود هذه الحركة الأجرية إلى تعديل معدلات الأجور المتأتّية من استغلال كثيف لعامل العمل. فتعادل الأجور يأتي في سياق من اختلافات الإنتاجية بين البلدين المعنيين. وتبرز سيرورة التعديل فى تخفيض الوزن الثقيل لهجرة قوى العمل بواسطة تقليص فوارق الأجور بين البلدين المدروسين. وتنتهي هذه السيرورة التعديلية في حالة تساوي الانتاجية الحدية في البلدين المذكورين. وفي حالة التوازن الدولي، تتوقف الهجرة وتصبح مستحيلة. وهو الوضع الذي ينسحب على السلع المتبادلة في إطار التجارة الدولية. وترتبط هنا السيرورة بالانتاجية المتوسطة للمهاجرين في بلدان الاستقبال، حيث تكون حركتهم ضعيفة في القطاعات الانتاجية. فالمهاجرون يتعرضون لعديد الصعوبات عند اندماجهم في هذه البلدان، متمثلة في تغير المناخ والتراث الثقافي و اللغوي والأنشطة المتعددة الاختصاصات، مما يحد من انتاجيتهم الحدية كما قال ديناغ (Dieng,2000).

2- نموذج ماندال (Mundell,1957):

يستهدف هذا النموذج التحليلي دعم النتائج التي توصلت إليها نظرية هيكشر وأولين و ساموبلسون (H.O.S) الخاصة بتبادل المنتجات كبديل لتبادل عوامل الإنتاج. ويرتكز هذا النموذج التقليدي على افتراض تساوي عوائد عوامل الإنتاج. فهو يمثل إذن في الآن نفسه حركة حرة دولية للخيرات تتمثل في حرية انتقال عامل العمل بدرجة معينة.

وقد حلل ذلك كل من ماركوزن وندال و فلاترس وكراس ونيرن وشيف وأخرون

.(Markussen 1983; Flatters 1972; Kraus 1974; S.Chiff ;2000- 2007)

ثانيًا: الهجرة الدولية والتجارة الخارجية كعوامل بديلة أو متكاملة

تمثل دراسة هذه العلاقة الإرتباطية بين هذين المتغيرين مواضيع تحليلية قديمة ومتجددة في الزمان والمكان. وفي هذا السياق، تؤكد جل التحاليل النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية على أهمية تحرك عوامل الإنتاج بين مختلف البلدان. وهو الشيء الذي يقودنا إلى تقديم النماذج التحليلية لهذه العلاقة الأولية بين التجارة الخارجية والهجرة الدولية ماضيًا أو حاضراً ومستقبلاً.

أ- التحرك الدولي لعوامل الانتاج:

في سياق تحليله عن التبادل الحر بين البلدان، أكد ريكاردو (Ricardo1817) ضرورة قيام كل بلد بالتخصص في إنتاج السلع التي تمكنه من الحصول على ميزة نسبية أعلى مقارنة بالبلدان الأخرى التي يتبادل معها، وبالتالي تصدير الخيرات التي يتمكن من إنتاجها بتكلفة نسبية أقل من تلك المنتجة بالبلدان الأخرى. ففي وجود بلدين وخيرين – أو سلعتين- وعامل إنتاجي واحد، تصبح التجارة الدولية مربحة بواسطة الفوائد أو الميزات المقارنة لكل البلدان.

فتزداد إذن التجارة البينية عبر التحرك غير المباشر لعامل الإنتاج المنصهر في إنتاج هذه الخبرات المتنوعة، وعليه تصبح التجارة الخارجية و الهجرة الدولية بديلة على الرغم من أن عوامل الإنتاج لا تنتقل مباشرة من بلد إلى آخر بل تنتقل بصورة مباشرة لكونها منصهرة في المنتجات المتبادلة.فالبلدان المغاربية التي تشكو البطالة بكل أشكالها تُصَدَّر قوى العمل بصفة منتظمة سواء كانت قانونية أم مخالفة للأنظمة للبلدان الأوروبية حالياً، و تتبادل منها عامل رأس المال بواسطة الاستثمارات الخارجية المباشرة والإعانات المادية والمالية. وبناء عليه يمثل تبادل الخيرات في هذه الحالة بديلاً خالصاً لتحرك عوامل الإنتاج بين البلدان المعنية الأمر الذي يقودنا إلى إبراز التطورات التي تشهدها العلاقة بين التجارة الخارجية والهجرة الدولية.

ب- الهجرة والتبادل الحر وظاهرة طفرة الهجرة:

قد تمثل هذه الظاهرة للبلدان المنفتحة والمعتمدة على التبادل الحر ضرورة نسبية، إذ تساعدها على التطور الاقتصادي، حيث نلاحظ في بلدان مصدر هذه الطفرة تزايد الهجرة الخارجية بصفة متنامية، أما في بلدان الاستقبال فوضع المهاجرين يتسم بوجود عرض متزايد لقوى العمل المهاجرة مرتبطة بشبكات دولية متخصصة في جلب المهاجرين تعمل لانتقاء المهاجرين كما عبر عن ذلك نموذج مارتان(Martin,1966). وقد ساعد هذا النموذج على إظهار التمييز بين للآثار المترتبة القصيرة والطويلة المدى الخاصة بتحرير المبادلات التجارية ودفع الهجرة الدولية، الشيء الذي يبرز معضلة جديدة تخص الأمدين القصير و الطويل. ففي الأمد القصير، وفق أسيفيدو وإسبنشاد (Acevedo and Espenshadc,1998) يشجع

التبادل التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة عبر بعث مواطن شغل وتقليص فوارق الأجور بين مختلف البلدان؛ و التخفيض بالتالي من تنامي الهجرة الخارجية ، وفق دلهيو وثوروارث (Delhio,Throwath,2009). لكن وفي وجود مبادلات خدماتية، فإن حجم الهجرة الدولية قد يزداد في اجمالي المبادلات الاقتصادية في الأمد الطويل.

1 - الهجرة المؤهلة وغير المؤهلة والتجارة الدولية:

حاول كل من لوبيز وشيف في تحليلهما (Lopezi, Shiff 1998)، دراسة العلاقة بين الهجرة والتجارة. وانطلاقاً من نموذج (HOS) خلال فترتين، وبافتراض وجود شكلين من العمل: العمل المؤهل والعمل غير المؤهل. اعتماداً على هذا التحليل، أضافا بعض الافتراضات كالتحرك الدولي للعمل وزيادة التكاليف وعوائق الهجرة، وميزا بين العمل المؤهل والعمل غير المؤهل لتحليل الآثار المتأتية من تحرير التبادل الحر على الهجرة الدولية. وأكدا أن البلد الأصلي للمهاجرين غني بقوى العمل، بينما يكون البلد المضيف غني برأس المال من جانب آخر. في المقابل، تكون تكاليف هجرة العمال غير المؤهلين أعلى من تكاليف العمال الرسميين المؤهلين، سيما وأن العدد الكبير من العمال غير المؤهلين يهاجرون غالباً بطرق مخالفة للقوانين وغير منظمة قد تزيد من نفقات هذه الهجرة السرية.

وقد أشارا كذلك إلى أن العمال المهاجرين غير المؤهلين يغادرون قسراً بلدانهم الأصلية نتيجة مثلاً لعدم حصولهم على الإئتمان المصرفي الضروري لبعث مشاريعهم الفردية التي تتطلب تقنيات مرتفعة بالنسبة للأنشطة التكنولوجية أكثر من تجارة المواد والسلع الاستهلاكية الغذائية وغيرها. وطبقا لنموذج هيكشر وأولين وساموبلسون (H.O.S)،فإن التجارة الخارجية تزيد من أجور قوى العمل المتزايدة في بلدان المهاجرين الأصلية. وفي هذا الإطار أضاف شيف(Shiff،2007) ، إفتراضاً يخص البلدان الإفريقية جنوب الصحراء المغاربية، وأكد من جهته، بأن التبادل الحر يقود إلى إرتفاع أجور المهاجرين المؤهلين وغير المؤهلين، الأمر الذي يدعم الآراء التي تقر بتكامل التجارة الخارجية والهجرة الدولية.

إذن فالتجارة الخارجية و الهجرة الدولية هما عاملان متكاملان في البلدان الافريقية و بلدان الشرق الأقصى الآسيوي. أما في البلدان الغربية المتقدمة و نظراً لإرتفاع أجور قوى العمل بها، فإن التجارة الخارجية و الهجرة هما عاملان بديلان. من ذلك، أن المؤسسات الإقتصادية ورجال الأعمال بهذه البلدان يشغلون قوى العمل المهاجرة مقابل أجور منخفضة جداً عوضاً عن قوى العمل الوطنية التي تتطلب أجوراً مرتفعة و متزايدة في الزمان والمكان .

وعليه، تحبذ البلدان المتقدمة مجئ قوى العمل المهاجرة المؤهلة وغير المؤهلة. وهو ما أكده كل من إيرانزو وبيرى (Iranzo and Perie, 2000) عندما حللا هجرة قوى العمل من أوروبا الشرقية سابقاً نحو أوروبا الغربية، حيث أظهرا بأن قوى العمل الأوروبية المؤهلة الشرقية تتحصل على أجور متدنية نسبياً بالمقارنة بقوى العمل الغربية الأوروبية غير المؤهلة التي تتحصل نسبياً على أجور مرتفعة في حالة التبادل الحر. وهو الشيء الذي يدعم السياسات الانفتاحية الأوروبية المشجعة للهجرة.

لقد حاولنا تقديم بعض النماذج التحليلية للعلاقة بين الهجرة الدولية و التجارة الخارجية، وبينّا امكانية وجود روابط بديلة ومتكاملة. فتحرير التجارة يمكن من تقليص ضغط الهجرة بالزيادة في طلب العمل نتيجة لزيادة صادرات الخيرات كثيفة العمل غير المؤهل. فالتجارة تقود والحالة هذه، إلى تعادل أسعارعوامل الانتاج و تماثل معدلات الأجور على المستوى الدولي. مما يزيد من ميل قوى العمل لتجاوز الحدود خلسة بصفة غير قانونية وسرية وهو الوضع الذي يسود الآن في البلدان المغاربية.

و لكننا نلاحظ كذلك، أن النظرية المتعلقة بالعلاقة بين التجارة وتحرك عوامل الانتاج تبدو متناقضة ومزدوجة وغامضة أحياناً. وهو ما يستدعي دراسة وتقديم بعض التحاليل التجريبية والعملية التي تفرز نتائج أخرى.

2 -العلاقات بين التجارة الخارجية والهجرة الدولية : إثباتات تجريبية :

تؤكد النتائج العملية والتجريبية التي تتيحها الأدبيات الاقتصادية وجود أوضاع متابينة وغامضة. وهناك عديد الروابط التي يجب الوقوف عندها و التعليق على محتواها نبرزها كما يلي:

أ- وجود رابط بديل:

تؤكد بعض المعطيات الكثيرة على الفرضية التى تقر بتواجد بدائل في العلاقة بين التبادل الحر والهجرة الدولية. وقد أوضح كل من فاني وفنتوريني (Faini and Venturini,1993) أن السياسات الحمائية أعاقت القطاعات الاقتصادية كثيفة استعمال عامل العمل ببلدان الشمال وقادت إلى تنامي الطلب على قوى العمل المهاجرة الأجنبية بالنسبة للعمال المؤهلين خاصة، و دعمت بالتالي سياسات الجلب الهجري. فهي أيضاً تساعد على استيراد هذه القوى العاملة الرسمية المنظمة و المخالفة للأنظمة و السرية من البلدان النامية عموماً. وقد أكد كل من (دي مولو وفاني)(De Melo and Faini 1995) بأن تحرير المبادلات الاقتصادية يقلص من ميل الهجرة بالنسبة لكافة العمال المؤهلين وغير المؤهلين.

في المقابل،لاحظ كنيو وتيبينوس(Cagneau, Topinas,2000) أن الميل للهجرة الخارجية في البلدان النامية يتناقص عند وجود استثمارات قوية في البنى التحتية في هذه البلدان. ومن هنا، تستطيع القول، بأن التغيرات الحاصلة في افتراضات نظرية التجارة التقليدية و نظرية تعديل أسعار عوامل الانتاج ليست دوماً ثابتة، إذ تتيح الفرصة لاستنتاجات أخرى. من ذلك أن عديد المحللين عبروا عن توصلهم لوجود بدائل مختلفة بين التجارة و الهجرة إذ لايرون ركائز عملية تبين ارتفاع الأجور في الأجل المتوسط نتيجة لآثار هذه العلاقة الانفتاحية التبادلية الاقتصادية، ويلاحظون أيضاً وجود شكوك حول دور الهجرة بكل أشكالها في تنمية التجارة الخارجية. فالنمو يفسر اساساً بازدياد تدفقات الهجرة في المدى القريب نتيجة للتغيرات الهيكلية المتأتية من التفتح على المبادلات الخارجية.

كما يلعب عامل الزمن دوراً هاماً ومؤثراً في قرار الهجرة عند الأشخاص، فالهجرة تتطلب إذن وجود نتائج ايجابية مباشرة تخص جودة الحياة المنتظرة من طرف المهاجر على الأمد الطويل. من ذلك أن برودار (Bruder , 2004) بيّن وجود علاقة قوية بين التجارة و قوى العمل الأجنبية المهاجرة لألمانيا خلال الفترة الزمنية من 1970 إلى 1998 والقادمة من ايطاليا والبرتغال و اليونان وإسبانيا وتركيا، والباحثة عن الأجور المرتفعة وبيئة حياتية حسنة وفضلى مقارنة ببيئتها الأصلية المحدودة الدخل والفقيرة في بعض الأحيان. فهناك إذن عديد الروابط المختلفة بين الهجرة الدولية والمبادلات الاقتصادية الخارجية.

ب- وجود رابط تكميلي بين الهجرة الدولية و التبادل الخارجي:

حلل ريتشارد (Richard,1999) العلاقة التي تجمع بين تحرير المبادلات و الهجرة بالبلدان النامية والصاعدة بجنوب وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وتوصل إلى نتيجة مفادها أن المهاجرين القادمين من البلدان الأقل تنمية لهم أثر هام على صادرات البلدان الأصلية مقارنة بمهاجري البلدان الأكثر تنمية. فالتجارة و الهجرة متكاملان حسب درجة نمو البلدان النامية و الصاعدة عبر شروط مختلفة.

ج- التكامل المشروط:

دافع شيف (Shiff,1994) عن رأيه الذي يؤكد فيه على أن طفرة الهجرة تزداد في المدى الطويل إلى جانب تحرير التجارة بينما يكون أثرها غامضاً في المدى القصير. وركز في تحليله على كلفة الهجرة وشوائب سوق رأس المال المرتبطة بنتيجة تأثير الاختلافات التكنولوجية أو وجود اقتصاديات وفرة . فلا يمكن للمهاجرين الاحتماليين الفقراء اتخاذ قرار الهجرة الخارجية في

حالة تواجد تكلفة باهظة للهجرة متمثلة في وجود معوقات كنقص السيولة وعدم اكتمال سوق الائتمان المصرفي. وتبدو هذه التكلفة هامة جداً في عديد البلدان النامية ومنها المغاربية التي تشكو أوضاعاً اقتصادية واجتماعية صعبة، تتلخص في وجود مستوى دخل ضعيف، وكلفة للهجرة مرتفعة وجوار جغرافي قريب لكنه صعب، ومراقبة قوية وعدم وجود تشريعات دقيقة ورسمية في بلدان المصدر وبلدان الاستقبال التي تنظم هذه الهجرة، وكذلك، عدم وجود وسائل نقل وتنقل كافية و ميسرة كما هو الحال في بلدان الاستقبال الأوروبية.

وفي نفس الاطار، لاحظ تبينوس(Topinas,2002) وجود أثر سلبي في هذه العلاقة، حيث يؤثر تحرير التجارة الخارجية على قطاع الزراعة التي تمثل مواطن ميسرة للهجرة الدولية. لكن هذا التحرير لا يؤثر في ميدان العمل الرسمي و الموازي للقطاعين العام والخاص بالبلدان النامية. وعليه، فإن فقراء المناطق الحضرية لا يهاجرون بكثافة من بلدانهم الأصلية حسب المعطيات الخصوصية لهذه البلدان. بعبارة أخري، واعتماداً على وجود اقتصاديات وفرة أو اختلافات تكنولوجية بين عديد البلدان، فان التجارة الخارجية والهجرة الدولية ليستا ظاهرتين متكاملتين، كما بين ذلك كل من أسوس وماركسون (Assous 2000; Markusen 1983). وللإشارة هنا، فليس للإندماج الجهوي دور هام بل مقيد نتيجة لضغوط الهجرة التي تظل دوماً متزايدة خاصة في البلدان التي تشكو بدورها زيادة سكانية مرتفعة ومتنامية كأغلبية البلدان المغاربية باستثناء تونس.

د- الهجرة الدولية والتجارة الخارجية : بين التكامل و البديل:

يؤكد بعض الدراسين ومنهم كولين وآخرون (Colin et al.,1997) فيما يخص العلاقة بين هاتين الظاهرتين، أن المسؤلين وأصحاب القرار يعتبرون الهجرة و التجارة كبدائل. لكن المعطيات العملية تقر في كثير من الحالات عكس ذلك، ففي هذا السياق، ذكر كل من روت وفوجلر (Rotte and Vogler 1998) من خلال تحليلهما وجود علاقة إيجابية ذات مغزى بين المتغيرات الكلية للهجرة و متغير التجارة، بينما كانت هذه العلاقة سلبية فيما يهم هجرة اللاجئين والمهاجرين غير المنظمين.

من جهة أخرى، حاول كل من بوان و وا (Bowen and Wa,2004) التمييز بين الصادرات وانتاج الخدمات في 20 بلد تابعين لمنظمة التعاون و التنمية الاوروبية (OECD) وانتهيا للقول بأن الصادرات وانتاج الخدمات تؤثران إيجابياً في مستوى الهجرة. و هناك اذن تكامل بين الهجرة الخارجية والصادرات. وهو ما يقره النموذج الذي تمكنا من تقديمه والمؤكد على أن التجارة تشجع كل أشكال الهجرة، إلا أن هذا التكامل يبدو مرتبطاً بتدخل سياسات الهجرة التي قد تغير العلاقة، وتصبح بالتالي علاقة تبادلية بين الصادرات و الهجرة. مما يقودنا

للنظر في العلاقة التكاملية العكسية بين الهجرة الدولية والتجارة الخارجية وآثارها البيئية.

ثالثا: هجرة العودة: السمات والخصائص والآثار:

تتطلب دراسة هجرة العودة والآثار المختلفة المترتبة عليها مقاربة جزئية تحليلية اقتصادية نظرية وعملية. وتستدعي دراسة هذه السمات والخصائص مفاهيم إدراكية واضحة ومعمقة على الصعيدين الفكري التحليلي والعملي التجريبي، هي على النحو التالي:

١- مدى طبيعة وواقع آثار هجرة العودة:

تهم هذه الهجرة عديد البلدان النامية و الصاعدة. فهي ظاهرة كونية تخص البلدان النامية و المتخلفة وبلدان التحول الأوروبية الاشتراكية سابقاً عموماً. فغاية الرجوع لموطنهم الأصلي بالنسبة للمهاجرين تبدأ زمن مغادرتهم لبلدانهم الأصلية كما عبر عن ذلك كينغ (King,2000). والعودة تتم غالبا في مناطق الخروج لمالي، فخلال الفترة الزمنية الممتدة من 1960 إلى 2000، غادر مالي بإتجاه فرنسا أكثر من مليون مهاجر بصفة رسمية وسرية، وقد عاد منهم زهاء 30% خلال فترة الزمنية المعنية، تتركب أغلبيتهم من المهاجرين والذكوريين الطاعنين في السن، بينما بقي الآخرون وخاصة من الشباب في فرنسا يبحثون عن عمل قار.

وفيما يهم بلدان الشرق الأوسط والمغرب العربي أو شمال إفريقيا، فقد قام البنك الدولي بإجراء استبيان خلال سنة 2010 حول هجرة العودة لبلدان معينة أظهر فيه محدودية هذه التدفقات من بلدان الإتحاد الأوروبي نحو البلدان النامية المغاربية والمشرقية العربية. وأظهر بوضوح رغبة المهاجرين للبقاء في بلدان الاستقبال بصورة نهائية أو لفترات زمنية طويلة جداً. وتفسر هذه المحدودية أساساً بفوارق الدخل بين بلدان الأصل و بلدان القبول وصلابة سياسات الهجرة المقيدة للتحرك الحر للأفراد. وتظهر الإحصائيات المتحصل عليها بالنسبة لهذه الهجرة الأرقام التالية:

- هناك 68000 مهاجر مغربي قد عادوا للمغرب بين سنتي 1975 و 1982 أي قرابة 10000 مهاجر في السنة. وهي الأرقام التي كشف عنها التعداد السكاني المغربي لسنة 1994. وهو عدد ضعيف عموماً، لكثرة عدد المهاجرين المغاربة في هذه الفترة الزمنية.
- أما في الجزائر وخلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1987 إلى سنة 1998 فإن تدفق المهاجرين الجزائريين العائدين بلغ عددهم في المتوسط 2600 سنوياً. وهو أيضا عدد ضعيف جداً.

←بالنسبة لتونس وصل عدد المهاجرين العائدين من بلدان الهجرة إلى تونس 5931 شخص في الفترة الزمنية 1994-1982 سنوياً و3553 شخص مهاجر عائد بين سنتي 1999 و2004 فقط.

من خلال الاستبيانات المتاحة المعقدة و المتسمة بقلة الوضوح نظراً لغياب الإحصائيات الكمية للدقيقة و الخاصة بأهمية هجرة وعودة المهاجرين المغاربيين،أكد ذلك كسرينو (Cassar - no،2004) من خلال دراسته التحليلية لهذه الهجرة العائدة، حيث أظهر صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وواضحة و قوية تخص آثار هذه الهجرة بالنسبة لبلدان العودة النامية.مما يجرنا إلى تقديم بعض التحاليل النظرية لهجرة العودة من زوايا الدراسات الاقتصادية الأدبية المتاحة الخاصة بها.

٢ - بعض التحاليل العملية الخاصة بهجرة العودة:

توجد عديد الدراسات العملية لهجرة العودة التي قام بها كل من كينغ (kingh,2000) ويانغ (yang,2006) ووهبا (wahba,2007) وإلهي (Ilahi,1999) وغوش (Ghosh,2000) ، التي تهدف إلى تقسيم العلاقة بين الهجرة والعودة وسلوك المهاجرين وأهدافهم المتنوعة الرامية لتحسين أوضاعهم الإقتصادية وتنمية أوطانهم الأصلية. وقد كانت إستنتاجاتهم متقاربة جداً أكدت كلها على كثير من العوامل المرتبطة بسمات المهاجرين وتوقعاتهم و أهمية الظروف التي تبعدهم عن التفكير في العودة لأوطانهم مع دراسة الأوضاع المختلفة التي تسود بلدان الإستقبال وتوصّلوا إلى عديد الاستنتاجات الهامة التي نقدمها في النقاط الأساسية التالية:

أ- لفرضية العودة الناجحة والفاشلة تداعيات إيجابية وسلبية تواصلية وانتقائية ببلدان الاستقبال بالنسبة لمهاجري البلدان المغاربية في بلدان الإتحاد الأوروبي.

ب-قد تتسم عودة المهاجرين باخفاقهم بالتأقلم في بيئة جديدة غريبة عنهم. وقد يتمكن المهاجرون من النجاح و الحصول على مداخيل وادخارات هامة تيسر لهم العودة والاندماج مجددا في بيئتهم الأصلية. فهجرة العودة لها كذلك جوانب سلبية و إيجابية لهؤلاء المهاجرين المغاربة وغيرهم.

ث -كما تفسر عودة المهاجرين بوصولهم لعتبة التقاعد المهني وإحالتهم على المعاش أو بتمكنهم من خبرات مميزة في ريادة الأعمال قد تساعدهم في بلدانهم الأصلية، لبعث

مواطن عمل مجدية و القيام باستثمارات مربحة في أوطانهم الأصلية.

ويؤكد في دراسة تحليلية كل من روث وسريلا (Rooth and Saarelo,2012) أن هجرة العودة قد تصدر من نتائج منتظرة سلبية ممزوجة بأغلاط تقيمية وإدارك سيء للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غير الملائمة لتوقعاتهم في بلدان الاستقبال، مما يدعو المهاجرين إلى العودة سريعاً بعد تحملهم مشاق السفر الرسمي المنظم أو السري غير المنظم ونفقاته الباهضة التي تكبدها هؤلاء الفقراء في بلدانهم الأصلية، والتي تبقى في كثير من الأوقات ديوناً متخلدة بذمة عائلاتهم وأقاربهم اللذين شجعوهم على الهجرة.

ج - يمثل غياب اليقين و التوقع الرشيد و الدراسة الدقيقة لآثار الهجرة الخارجية أحد الأسباب الرئيسية لهجرة العودة في المدى القصير. فالمعلومة الملتوية لها آثارها السلبية لهذه الهجرة أيضاً سبباً هاماً للعودة بالنسبة للمهاجرين الشرعيين.

ح - تقدم هجرة العودة منافع كبيرة لبلدان المصدر. فهي تتيح الفرصة لهؤلاء المهاجرين من بعث مؤسسات صغيرة و متوسطة كثيفة العمل في هذه البلدان التي تشكو البطالة و الفقر والاختلالات الاقتصادية. كما تساعد للحصول على العملات الصعبة من طرف المهاجرين بواسطة الخدمات المالية المحولة لفائدة بلدان مصدر الهجرة. فهي تتبوأ المكانة الثانية في الإيرادات الخارجية في موازين المدفوعات المغاربية و لها مكانة مميزة في إجمالي الدخل الوطني للبلدان المعينة.

خ - لكن أظهرت بعض النتائج الأخرى أن الاستثمارات المتأتية من مهاجري العودة لا تذهب في القطاعات الاقتصادية الانتاجية الريادية الأعمالية، بل في القطاعات الاستهلاكية الوسطية الترفيهية كشراء الأراضي والمسكان والهدايا المميزة و نفقات الزواج الباهضة الثمن والأعياد و المواسم المختلفة . ففي تونس تؤكد الإحصائيات الرسمية المتاحة أن 26% فقط من مهاجري العودة يؤسسون أعمالهم الاستثمارية الخاصة بهم عند عودتهم أمّا الباقي فهم ينفقون أموالهم في أنشطة ترفيهيّة غير منتجة.

د - يؤكد كل من مايكلورميك ووهبا(Maclormick and Wahba,2003) في تحليلهما الاستبياني الخاص بعودة المهاجرين المصريين سنة 1988 أن هناك تساوي في عدد المهاجرين القادمين من المدن والأرياف المصرية الذي قاموا بمشاريع خاصة استثمارية تجارية واقتصادية في مناطقهم المحلية الأصلية. وتستأثر القاهرة بالقسط الأكبر من هذه المشاريع. وهي نفس الحالة التي تشهدها المدن المغاربية الكبرى الجزائر والدار البيضاء وتونس.

ذ- لا تقتصر الهجرة الدولية المغاربية والإفريقية والمتوسطية على التدفقات الهجرية الرسمية والقانونية والمنظّمة بل وعودة المهاجرين المعنيين إلى لبلدانهم الأصلية بعد تحقيق رغباتهم وأهدافهم المختلفة فحسب بل تشتمل على أشكال أخرى من الهجرة الحديثة التي نَمَت مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

ز- وفي ضوء ما سبق، نقوم، عوداً على بدء، بنظرة استرجاعية للهجرة الدولية المخالفة للأنظمة، تعريفاتها ومعضلتها و بضعة من تاريخها المعاصر.

رابعا: نظرة استرجاعية للهجرة:

1-غياب التعاريف الدقيقة للهجرة:

يوجد غموض تام في الحوارات الحالية الدائرة حول الهجرة المخالفة للأنظمة من الأفريقى الغربية للبلدان المغاربية بإتجاه دول «الاتحاد الأوربي» والمتمثلة أساساً في غياب تعاريف ومقاربات تحليلية واضحة ومقبولة. فلا يوجد توضيح كاف للحدود بين الهجرة العادية الرسمية المنظمة والهجرة غير الرسمية المخالفة للأنظمة. ونعني بذلك، الفرق بين الدخل العادي و "اللاعادي" والإقامة العادية و "اللاعادية". فعديد المهاجرين المغاربة والأفارقة يتدفقون على بلدان الاتحاد الأوروبي بواسطة تأشيرات رسمية مؤقتة، ويواصلون الإقامة بعد انتهاء مدة الإقامة الممنوحة لهم بحيث، يتعاطون أنشطة اقتصادية ممنوعة قانونا، وتصبح هكذا إقامتهم غير عادية ولا قانونية.

من جانب أخر، بإمكان المهاجرين المغاربة والأفارقة دخول البلدان الأوروبية والمكوث بها بصورة غير قانونية ولا شرعية، ويتمكنون بشتى الطرق من الحصول على إقامة دائمة و قانونية في حالة إستحواذهم على عمل أو الزواج بمواطنات أوروبية. مما يتيح لهم الفرصة من لتسوية أوضاعهم الوقتية المتردية بالبلدان المعنية.

2-معضلة الهجرة المخالفة للأنظمة:

فيما يخص الهجرة المخالفة للأنظمة المغاربية والإفريقية بواسطة البر والبحر، فإن هؤلاء المهاجرين ينتقلون من بلد أوروبي لآخر حيث تيسر لهم بعض البلدان الأوروبية من دخول أراضيها تارة وتمنعهم طوراً من الإقامة فيها. وفي هذه الحالة، يستطيع المهاجر المغاربي أو الأفريقي الدخول والخروج من هذه البلدان إما بصورة شرعية و قانونيّة و إما بصورة «لا شرعية» و غير قانونيّة.

ونستطيع تعريف الهجرة غير العادية و اللارسمية و اللاقانونية و المخالفة للأنظمة بأنّها الهجرة المخالفة للأنظمة حيث يتم تجاوز الحدود بدون إفادة مسبقة ومرخصة. فهي إذن

خرق لشروط الإقامة في بلد آخر كما ذكر ذلك كل من جوردان و دوفال (Jordan and Du-vell,2002). وينسحب هذا التعريف على كل المسافرين المغاربة والأفارقة الذين يجتازون بلدان المغرب العربي باتجاه بلدان الاتحاد الأوروبي بطرق غير قانونيّة أو غير شرعية الآن، وهم يشكلون قسماً من المهاجرين المخالفين للأنظمة والقوانين عموماً.

وهنا تكمن إشكالية متعلقة بالتعريف الدقيق للهجرة. فالتنقل بصفة غير منظمة وغير قانونية و خلسة للمهاجرين المغاربة والأفارقة بواسطة مختلف الطرق المتبعة يمثل وضعاً معقداً بالنسبة للمحللين والسياسيين. إذ لا يمكن الفصل تماماً بين الهجرة القسرية والطوعية فالتهجير القسري والهجرة الطوعية لا يمكن الفصل بينهما بصورة واضحة . زد عن ذلك، أن تعريف المهاجرين بدقة يتأتى من أوضاعهم في بلدانهم الأصلية. كما أن هذا التعريف لا ينسحب على أبناء مهاجري الجيل الثاني والجيل الثالث المغاربة والأفارقة الذين أصبحوا بمفعول الزمن مواطنين أوروبيين تمكنوا من الاندماج في المجتمعات الأوروبية بصفة طبيعية استقبلت ذويهم في فترات زمنية سابقة.

وتوجد أيضاً حركة سرية و وقتية وغير منظّمة عابرة تتكون من مهاجرين أفارقة ينحدرون من بعض البلدان الإفريقية جنوب الصحراء كالنيجر وساحل العاج وغينيا و تشاد و الكاميرون والسنغال. وتتمثل هذه الهجرة في مجئ عدد كبير ومتنام للمهاجرين نحو البلدان المغاربية: تونس والمغرب والجزائر. ويفضل هؤلاء البقاء في هذه البلدان حيث يتعاطون أنشطة إقتصادية وزراعية وصناعية وخدماتية مختلفة بدون أي عقود رسمية، سيما وأن البلدان المغاربية المعنية لا ترغب في إستقرارهم بها نظراً للأزمة الإقتصادية المزمنة التي تتعايش معها والمتمثلة أساساً في شيوع البطالة بكل أشكالها. وعليه فإن البلدان المعنية تعطى الأولوية المطلقة للعمل لمواطنيها الذين يعانون من بطالة العمل في كل القطاعات الإقتصادية.

3-التطور الزمني للهجرة الإفريقية والمتوسطية العابرة:

توصلت عديد الدراسات لتي قام بها في مجملها كل من: أرتوروبكوال، دي هاس، ليدن، مارفينغ،، وبيال، لينز، سيبغا، هامود، بوبكري (Arthur 1991 ; BackwellHans,2007 ; Spiga; 2004 ,Lydon,2000 ; Matfaing ; Wippel,2004 ;Pliez ,Hamood; 2005, Boubakri 2006, 2004) إلى إبراز النقاط الرئيسية، والخاصة التالية الخاصة بتاريخ هذه الهجرة و طبيعتها و تطورها:

توجد حركة دائبة للهجرة بدأت قبل زمن دخول الإستعمار الأوروبي للبلدان الإفريقية الشمالية والجنوبية، والتي تتمثل أساساً في التجارة الصحراوية العابرة للبلدان الأفريقية للقيام بمناسك الحج والعمرة نحو الأراضي المقدسة بالمملكة العربية السعودية (حالياً).

كما شهدت كل من ليبيا والجزائر حركة متنامية للهجرة الصحراوية بعد سنة 1973 تاريخ إندلاع الأزمة النفطية العالمية. وقد مَكّن ارتفاع الأسعار النفطية البلدان المعنية من الحصول على أرصدة مالية متنامية هائلة أستثمرت في قطاعاتها الإقتصادية التي احتاجت لقوى العمل الأفريقية، نظرا لأن قوى العمل المحلية لاتفي بكل حاجات هذه القطاعات الهامة والضرورية.

و خلال تسعينيات القرن العشرين و تبعا للحصار الغربي الذي فرض على ليبيا، لجأت هذه الأخيرة إلى دعوة آلاف المهاجرين الأفارقة للعمل في عديد الأنشطة الاقتصادية الليبية. زد عن ذلك، أن تفاقم الأوضاع السياسية والعسكرية قد ضاعفت من الهجرة الصحراوية العابرة نحو بلدان المغرب العربي وخاصة ليبيا وتونس بعد أحداث الإحتجاجات الشعبية سنة 2011.

كما شهدة البلدان المغاربية مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة حركة متنامية للهجرة الأفريقية العابرة الصحراوية سعياً للإقامة الوقتية في البلدان المذكورة والتوجه خلسة إلى البلدان الأوروبية بواسطة طرق مختلفة، وخاصة البحرية منها، من السواحل التونسية والليبية والمغربية والتي أفضت لظهور فواجع إنسانية.

وقد استفادت هذه الهجرة من الأوضاع المتعلقة بما سُمّى "الربيع العربي" بتونس و التطور السياسي في المغرب والأوضاع الصعبة فى ليبيا. وتمكن المهاجرون الأفارقة بمعية المهاجرين المغاربيين الآخرين من إحداث إرتباط حيوي بين منظومتي الهجرة الأفريقية الصحراوية العابرة والهجرة المتوسطية العابرة والقاصدة جلها بلدان الإتحاد الأوروبي الجنوبية.

وفيما يلي نقدم دراسة حالة موجزة عن هجرة العودة بالنسبة لتونس، كمثال عملي على تعقد موضوع الهجرة عموماً.

خامسا : التحليل العلمي لهجرة العودة في الحالة التونسية :

يستهدف هذا التحليل دراسة الآثار المترتبة عن هجرة العودة التونسية من خلال التحويلات المالية لهؤلاء عبر مختلف الأنشطة الاستثمارية التي يقومون بها في بلدانهم الأصلية وأثرها على التنمية الإقتصادية بها فى المدى القصير والمدى المتوسط. هذا يستدعي بناء نموذج إحتمالي يبرز انتقال المهاجر العائد لبلده كرائد أعمال ومستثمر في بعض الأنشطة الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة في المناطق الأصلية التونسية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عديد الدراسات العملية بينت بوضوح غموض التأثيرات الإيجابية والسلبية لهذه الإستثمارات في الزمان والمكان. و سنحاول في تحليلنا هنا دراسة العلاقات الإرتباطية المتعددة مع إدخال بعض المتغيرات الجهوية والمحلية التونسية.

وعليه، سنقوم بتقديم نموذج إقتصادي قياسي مستوحى من أعمال كل من غوبار ونوردمان

(Gubert and Nordman,2008) المبني على النموذج النوعي الاحتمالي المنفصل، حيث يكون المتغير التابع متغيراً ثنائياً، ويأخذ قيمة (1) عندما يصبح المهاجر العائد رائد أعمال منذ عودته إلى بلده الأصلي وقيمة (0) خلافاً لذلك.

وستقدم النموذج بالتالي على النحو :

$$Y=1 \leftarrow y^* > 0 \text{ في صورة}$$

$$Y=0 \leftarrow y^* < 0 \text{ في صورة}$$

تمثل Y^* متغير مستتر يقيس إحتمال المهاجر بأن يصبح رائد أعمال إثر عودته لبلده الأصلي. و نفترض هنا المعادلة $Y^*= BX+\varepsilon$، و يعتبر (X) كمتجه للمتغيرات مستقلة و (ε) كرمز للخطأ العشوائى المُوَزَع بصورة طبيعية. و سنقدم في دراستنا التحليلية أربع كتل للمتغيرات المستقلة في هذا النموذج القياسي منها:

1 - تتمثل الكتلة الأولى في الخصائص النوعية الديموغرافية للمهاجرين كجنسهم وعمرهم و مكان ولادتهم وحالتهم الإجتماعية.

2 - تحتوي الكتلة الثانية على متغيرين إثنين يعكسان مستوى التعليم والوضع المهني قبل هجرتهم للخارج.

3 - تشتمل الكتلة الثالثة على متغيرات مراقبة، تُبين رغبة المهاجرين في العودة إلى بلدائهم الأصلية، ونيتهم المعلنة لعودتهم قبل مغادرتهم هذه البلدان، والتي تشير لطبيعة عودتهم وزمن مغادرتهم لبلدان الإستقبال.

4 - أما الكتلة الرابعة المحددة لسمات المهاجرين، فهي تصف السلوك التشاركي للمهاجرين خلال إقامتهم بالخارج و زمن رجوعهم إزاء بلدانهم الأصلية، حيث تؤثر بشدة في أن يصبح المهاجرون رواد أعمال في بلدانهم الأصلية، وتتمثل فى الاستثمارات أو رؤوس الأعمال الواردة في التحويلات المالية بالإضافة إلى إرسال مختلف الخيرات المادية والمشاركة في الشبكات الإجتماعية.

5- وقد قمنا في مرحلة ثانية بإعداد النموذج القياسي المختار لكامل مناطق تونس و المتغيرات الجهوية التونسية. و قد حددنا أربع مناطق وهي شمال وجنوب ووسط البلاد وتونس العاصمة كطريقة مرجعية تحليلية وعرفنا بالتالي هذه المناطق على هذا النحو:

أ: المنطقة الأولى: تونس العاصمة

ب: المنطقة الثانية: الشمال: بن عروس وأريانة و منوبة ونابل والحمامات

العاصمة كطريقة مرجعية تحليلية وعرفنا بالتالي هذه المناطق على هذا النحو:

أ: المنطقة الأولى: تونس العاصمة

ب: المنطقة الثانية: الشمال: بن عروس وأريانة و منوبة ونابل والحمامات

ج: المنطقة الثالثة: الوسط: سوسة والمهدية

د: المنطقة الرابعة:الجنوب: صفاقس ومدنين

أما فيما يخص الكتل البيانية الأربعة الخاصة بالمتغيرات، فإننا نعرفها بواسطة المعطيات الكمية والنوعية التالية:

أ- **السمات الديمغرافية للعينة**:

- **العمر** الخاص بعدد السنوات الكمية المتصلة

- **الجنس:** وهو متغير نوعي ثنائي التفرع (ذكر = 1 ، أنثى =0)

- **مكان الولادة:** متغير نوعي ثنائي التفرع (الريف =1 ، الحضر = 0)

- **الحالة الإجتماعية:** (فردي ، أعزب ، مطلق ، أرمل ، مطلوب)

ب- الخصائص المهنية:

-**المؤهل:** متغير نوعي ثنائي التفرع (مؤهل أعلى 1 و 2 و 3 =1)غير مؤهل و لا يساهم (بدون تعليم – مرحلة ما قبل الدراسة، ابتدائي ، ثانوي ، عالي) =0

- **حالة العمل:** متغير نوعي ثنائي التفرع

- (للمهاجر وظيفة قبل الرحيل =1 ، لم يكن له وظيفة قبل الهجرة=0)

ج- خصائص العائد:

- **النية للبقاء في البلد المضيف:** متغير نوعي مع ثلاث طرق:

دائم (نعم = 1 ، لا =0) مؤقت (نعم = 1 ، لا= 0) لا أعرف – (نعم =1 ، لا =0)

- **طبيعة العودة:** متغير نوعي ثنائي التفرع (يقرر=1 رفض = 0)

- **تاريخ الإغتراب:** الفترة ١ (بين 1945 و 1985) و الفترة ٢ (بين 1985 و 2015)

د- السلوك التشاركي في تنمية بلد المصدر:

- تحويل الأموال: متغير نوعي ثنائي التفرع (نعم = 1 ، لا = 0)

- **المناطق المستهدفة:**

الجنوب: (نعم= 1، لا =0)

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على أبحاث نوردمن وغوبر

(Gubert and Nordman 2008) إضافة إلى أعمال براشا (Pracha,2011) عبر تعديل المتغيرات وتعريفها ودراسة بلد واحد وإدخال المتغيرات الإقليمية.

ويبين الجدول رقم (1) عدد مختلف من المتغيرات والمعطيات المتحصل عليها بالنسبة للنموذج التحليلي القياسي حيث يبين استطاعة مهاجر العودة بعث مشروعه كرائد أعمال حسب مختلف المناطق التونسية المختارة.

جدول رقم(1) : متغيرات ومعطيات النموذج القياسى

مختلف التكتلات	معاملات	الاثار الجدية
المعطيات	-1.2495	
← الكتلة الأولى: السمات الديمغرافية	0.5652P]	
العمر	0.0392	0.0149
العمر	0.0232]	
الجنس		-0.0002
	-0.0007	0.0857
مكان الولادة	0.233	
الحالة الإجتماعية	(0.2954)	-0.0804
		0.1349
←الكتلة الثانية : السمات المهنية	-02143	
المؤهلات	(0.1923)	
حالة العمل	0.3631	
الكتلة الثالثة سمات العودة	(0.1931)	-0.2463
طبيعة العودة		
نية البقاء في بلد الإستقبال بصورة دائمة	-0.715	-0.0326
نية البقاء مؤقتا في بلد الإستقبال بدون علم		
تاريخ الإغتراب الفترة ١	(0.2229)	0.1519
تاريخ الإغتراب الفترة ٢	0.0834	
الكتلة الرابعة : سلوك المساهمة في تنمية البلد	(0.1895)	
الأصلي		-0.2684
إرسال الخيرات	0.4212	-0.2273

تابع : جدول رقم (1) : متغيرات ومعطيات النموذج القياسى

مختلف التكتلات	معاملات	الاثار الجدية
بعث الشبكات		
تحويلات مالية	(0.2282)	
الكتلة الخامسة : السمات المناطقية	0.7903	
العاصمة	0.24219))	
الشمال	-0.6004	0.0501
الوسط		
الجنوب	(0.2036)	
عدد العينات		0.02869
$PRCHL^2(17)$	طريقة مرجعية	
Prob > chiz	0.1317	0.0752
Log pseudo likelihood	(0.2167)	
Pseudo R^2	0.0759	
($Waldchi^2$ (17	(0.02321)	
Prob> chi^2	0.082	0.2397
AIC	(0.1926)	0.2373
BIC	0.2015	0.1512
تحت منحني ROC بالنسبة للحالات المصنفة	(0.3221)	
	طريقة مرجعية	
	0,6264	
	(0.2234)	
	0,6081	
	(0.2545)	
	0,388	
	(0.2988)	
	313	
	7641	

مختلف التكتلات	معاملات	الاثار الجدية
	0	
	-173,1536	
	0,78	
	68,69 ٪	

المصدر: إعتمدت الأرقام الحسابية على معطيات استبيان برنامج mirem ذات مغزى تحت عيّنة 1% و ذات مغزى تحت عينة ب10% .

الاستنتاجات العملية الحاصلة :

إنطلاقاً من النتائج المسجلة نستطيع تقديم الاستنتاجات التالية:

1 - **لقد تم تحديد المتغيرات التي لها أثر إيجابي أو سلبي على عودة المهاجرين** لبلدانهم الأصلية و نيتهم لإقامة مشاريع تنموية خاصة بهم.

2 - **تبين هذه المتغيرات إجمالاً أن عمر المهاجرين و تأهيلهم و صيغة العودة** و نيتهم في البقاء ببلد الاستقبال هي معلنة منذ المغادرة، و هي تحدد احتمالياً سمة هؤلاء المهاجرين كرواد أعمال فور رجوعهم لبلدانهم الأصلية.

3 - **تمثل المهارات المكتسبة إحدى السمات الرئيسية الدافعة للمهاجرين** للرجوع إلى أوطانهم الأصلية بغية بعث المشاريع الخاصة بهم، سيما وأن التقدم في العمر يمثل أيضا سبباً رئيسياً لعودة هؤلاء لبلدانهم.

4 - **إلا أن عديد الباحثين و منهم على سبيل المثال لا الحصر كل من** وهبة وغورميك (Gormick ;Wahba) يؤكدان أن للعمر تأثيراً في عودة المهاجرين لكنه ليس بالمحدد الأساسي لهذا الرجوع و لريادة الأعمال بالنسبة للأفراد المهاجرين المعنيين؛ حيث أن هؤلاء و منهم ذوو الخبرة و أصحاب المؤهلات يحبذون البقاء في بلدان الاستقبال لفترات زمنية طويلة تتيح لهم الفرصة لتنمية مواردهم المالية والمادية.

5 - **بالنسبة للأقاليم التونسية**: العاصمة و الشمال و الوسط و الجنوب التي تتجاوب مع هذه التحاليل الاستنتاجية السابقة، فإن مهاجري الشمال و الوسط بتونس هم أكثر عرضة للعودة إلى مناطقهم الأصلية بالمقارنة بنظرائهم من الجنوب الذين يحبذون البقاء في بلدان الاستقبال. وهذا المعطى واضح جلي في فرنسا مثلاً حيث أن هؤلاء المهاجرين وخاصة أصحاب الخبرة و المؤهلات يريدون البقاء في بلدان الاستقبال الأوروبية عموماً. كما نلاحظ أن أكثر

مهاجري الجنوب التونسي يحبذون فرنسا للمكوث فيها لفترات زمنية طويلة في قطاعات الخدمات عموما التي تمكنهم من جني مداخيل مالية هامة بالعملة الصعبة والتمتع بفارق أسعار الصرف نظراً لانخفاض قيمة الدينار التونسي.

كما يلاحظ أن مهاجري الشمال و الوسط العائدين لتونس يحبذون بدورهم أيضاً، تعاطي الأنشطة الاقتصادية المختلفة في تونس العاصمة. وهناك إذن اختيار إقليمي واضح وجلي لفائدة هذه المدينة بصفة عامة، سيّما وأنّها العاصمة و بها كل ما يحتاج إليه المهاجرون العائدون إدارياً ومالياً وتسويقياً.

خاتمة و استنتاجات رئيسية

حاولنا في هذه الدراسة إبراز بعض الآراء والأفكار حول الهجرة الدولية وعلاقتها بعديد المتغيرات الإقتصادية، وفي مقدمتها التجارة الخارجية والعمل وتحويل الأموال من بلدان الإستقبال إلى البلدان الأصلية للمهاجرين الإفريقيين عموماً والمغاربيين خصوصاً، وبالأحرى التونسيين. وقد إعتمدنا في هذا السياق، على بعض الإفتراضات الخاصة بتأثير هذه الهجرة الدولية على التنمية الإقتصادية بالبلدان الأصلية. و توصلنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الهام للإستنتاجات التالية:

- التأكيد على الأثر المعقد لتحويل الأموال على التنمية الاقتصادية و ضرورة التمييز بين بين مختلف مراحل الهجرات المتواصلة .
- كما حاولنا المزج بين المقاربات الإقتصادية الكلية والجزئية الثابتة نسبياً والمتغيرة، مع الأخذ بعين الإعتبار إشكاليات التداخل وعدم التجانس.
- تبيّن من استعراض الأدبيات الإقتصادية الخاصة بهذا الموضوع وجود تفاعل متبادل ذي مغزى بين الهجرة الدولية والتجارة الخارجية. وتوصلنا إلى أن رأس المال البشري له أثر قوى على الإستثمار في البلاد الأصلية.
- من جهة ثانية يتبين كما أكدت بعض الدراسات (الوقياني 2018) ما يلي:

- تشير بنية الإقتصاد الفرنسي خاصة و الإقتصادات الأوروبية عامةً، أنه بالنسبة للمهاجرين التونسيين أنهم يمثلون قوى عمل رخيصة ، ولا تتمتع إلا بمداخيل متدنية مقارنةً بنظيرتها الأوروبية.

- تمثل المداخيل المرتفعة و الثروة في نظر المهاجرين التونسيين عنوان النجاح في بلدان الغربة. و يتسم سلوك المهاجرين بالصرامة نتيجة للتهميش و الإغتراب في عالم العمل، ويصبح التقشف بالتالي منهجا للعيش و التواجد في هذه البلدان.

- المهاجرون التونسيون، في جانب مهم منهم، يفتقرون لروح المبادرة و المخاطرة، و لثقافة العمل والتنظيم المؤسساتي. و إثر عودتهم إلى بلدانهم الأصلية قد يتجهون إلى الاستثمار الاستهلاكي و العقاري بالإضافة إلى الإنفاق الترفي وغير المُنتِج.

– إنّ التحليل الإقتصادي الكلي لا يمكننا من الفهم الجيد للعلاقة الإرتباطية بين التحويل المالي و استثمار المهاجرين في بلدانهم الأصلية، مما يتطلب في هذه الحالة، الركون للتحليل الإقتصادي الجزئي المبني على سلوك الفرد.

– يوجد عدد من القيود تتعلق أساساً بالهجرة الوقتية غير المنظّمةالإفريقية والمغاربية باتجاه بلدان الإتحاد الأوروبي، وخاصة التحويلات المالية غير الرسمية الموازية التي لا يمكننا حصرها إلا عبر دراسات استبيانية خصوصية من الصعب القيام بها ضمن دراستنا هذه.

⟵ على المستوى الإقتصادي الجزئي، أخذنا بعين الاعتبار بُعدَيْن اثنين يخصان: المهاجرين و بلدان الاستقبال. كما أدخلنا بعداً ثالثاً يتعلق بالبلد الأصلي. لكن ليست لدينا معلومات موسعة و دقيقة عن طبيعة هجرة العودة: هل هي هجرة نهائية أو موسمية أو وقتية؟ وهل العودة هي إرادية أم مفروضة؟ ولا نستطيع معرفة المبالغ المحولة الصحيحة، أو معرفة طبيعة الإستثمارات المتوقعة من طرف مهاجري العودة التونسيين .

⟵وعليه، لابد من البحث عن أبعاد تحليلية جديدة تهتم بالمتدخلين الثلاثة: المهاجرين وبلدان الإستقبال والبلدان الأصلية، عبر مدخل متعدد الأبعاد إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

⟵فيما يخص الهجرة المغاربية، وبالأحرى التونسية، فقد استخدمنا مقاربة اقتصادية جزئية بواسطة الركون لبيانات أصلية، حيث يمكن ضبط وتصنيف المهاجرين التونسيين العائدين إلى خمس مجموعات:هجرة الشباب غير المؤهلين، والهجرة الزوجية، الشباب، والمتقاعدين المبتكرين، والمتقاعدين التقليديين.

لكن هذا التصنيف ليس حصرياً، نظرا لمشاكل المؤهلين الكبيرة و إنتماء المهاجرين العائدين للبلدان الأصلية والإمكانيات المالية المتاحة. وهذا يتطلب من الحكومات المعنية وضع سياسات وبرامج محددة و متنوعة لمساعدة مهاجري العودة، مع مراعاة وإعتبار حاجياتهم المؤكدة وإشباع رغباتهم و حثّهم على الإستثمار المُنتِج و من ثم دفع ريادة الأعمال الخاصّة بهم.

– كما تبرز النتائج المسجلة تفضيل المهاجرين العائدين للمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، وخاصة تونس العاصمة و المدن الساحلية كصفاقس وسوسة ونابل، وهذا يتطلب دراسة بصورة دقيقة للآثار المترتبة على عودة المهاجرين على طبيعة الحياة، وبالتالي تأثيرهم على السيرورة الإقتصادية والإجتماعية والحياة السياسية.

زد عن ذلك، أن أموال المهاجرين التونسين العائدين ومدخراتهم تمثل فرصة هامة جداً، وإن كانت محدودة في الزمان والمكان. فلابد من إستغلال هذه الفرصة في مجالات إقتصادية وإجتماعية وثقافية وتكنولوجية منتجة ومشغلة لقوى العمل التونسية،عوضاً عن استغلالها في أنشطة تجارية واستهلاكية أو ترفيهية غير منتجة. وكل هذا يستدعي من الحكومة التونسية إعداد إستراتيجيات متعددة المجالات شاملة ومستدامة.

قائمة مراجع وقراءات حول موضوع البحث

أولاً: باللغة العربية

عادل الوشاني (2018) ، «المال المهاجر في تونس وإمكانات تفعيله في تحقيق التنمية» مجلة المستقبل العربي، عدد (475) السنة 41، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

ثانيًا: باللغات الأجنبية

1- Goldsmith . E,(2203) : "Etudiants et Migants congolais au Maroc : plotiques d'Acceuil et Strategies De Passage En Europe," In Lmafaing And Swippel(Eds) Les Relations Transsahariennes A L'époque Comtemporaine en Espaces Mutation Karthala 2 Md Paris)

2- Lutterbekd (2006) : "Policing Migration in the Mediterranean," Mediterranean Policies, vol. 11, No. 1 :59-82)

3- Schuster l (2005) : "The Realities of a New Asylum Paradigm," Centre On Migration Policy of Society University Of Oxford – Oxford Great Britain

4- *Boubakri H(2004) :* « Transit : Migration Between Tunisia Lybia And Subsaharian Africa : Study Bases On Great Tunis » Paper Presented At The Regional Conference Migrants In Transit Countries Sharing Responsability For Managmet And Protection Strasbourg- France

5- Adam Smith(1776) : "Recherches sur la Nature et les Causes de la Richesse des Nations : les grand themes," Collection idees gallimard ,1976 ,Paris ,France

6- David Ricardo(1817) : "Principe d'Economie Politique," in l' Economie – EDMA- Brodart et Tampin, 1976, Paris, France.

7- John Stuart Mill (1848) : "Principes d'Economie Politique," Eds LIRIS-Dictionnaire des Grands Economistes – Paris Aout 1992

8- Leontief.w.(1953) "Domestic Production and Foreign Trade : the American Capital Position : Reexamined Proceedings of the american Philosophical Society 97 (4) 332-49

9- Hecksher, E. (1919) : "The effect Of Foreign Trade On the Distribution Income," Ekonomik Lidskrift , 21,479-512

10- Ohlin,B. (1933)'' Erregional And International Trade'' Cambridge M.A Harvard University Press Papers New Series 13 (3) 323-4

11- Samuelson P.A(1948) : "International Trade and The Equalisation of Factor Prices, "The Economic Journal, 38 (230) 163 -84

12- Samuelson P.A(1971) : « Ohlin Was Right » The Swedish Journal Of Economics 73 (43) 356-84

13- Dieng,S.A . (2000) : "Epargne, Credit et Migration : le Comportement Financier Des Migrands Maliens et Senegalais en France, "These De Doctoral en Sciences Economiques. Universite Louis Lumiere lyon 2 – Soutenue Le 9 Octobre – 2000- 328 P France

14- Mundell, R.A (1957) : "International Trade and Factor Mobility The American Economic Review, 47 (3) , 321-350 .

15- Markussen J.R (1983) : « Factor Movements and Commodily Trade as Complements » Journal of International Economics, 14 (3-4) 341-56

16- Flatters.F(1972) : "Commodity Price Equalization A Note on Factor Mobility And Trade," The American Economic Review, 62(3) 477-76

17- Krauss, M .B. (1974) :, "Commodity, Trade and Factor Mobility," The American Economic Review 64 (4) 797 /801

18- Schiff,M(2000) : "Migration Sud – Nord Et Commerce Un Re-

vue De Littérature," Revue D'economie Du Developpement (3) 3 -54

19- Schiff, M (2007) : "Migration, Investissement Et Commerce : Substituts Ou Complements ?" Revue D'economie Du Developpement – 21 (2) 7 -35

20- Martin P.L.(1966) :"Trade and Migration: the case of NAFTA," O'connor, David Farsakh Leila (Eds) Development Strategy : Employment And Migration Country Experiences- Paris OECD-231-59

21- Krugman.P (1990) : "Increasing Returns and Economic Geography," National Bureau Of Economic Research Working Paper N°3275-1-35

22- Rainelly.M (2003) : "La Nouvelle Theorie Du Commerce International" Editions la Decouverte, 121 »

23- Faini,R. and A.Venturini(1993) : " Trade and Migrations: Some Basic Policy Issues," Issues," European Economic Review 37 (2-3) 435

24- Faini,R. and J.Demelo (1999) : "Migration : The Controversies and The Evidence," New York Cambridge University Press,373

25- Cagneau D Et C Tapinas(2000) : "Migration Internationales Libre Echange Et Integration Regionale" DIAL Document De Travail (DT/2000/12),1-19

26- Bruder J (2004) : « Are Trade and Migration Substitutes Or Complements ? The Case Of Germany 1970-1998 European Trade Study Group University Of Rostock : 1-15

27- Richards A (1994) : « Trade Liberalisation And Migration Flows : Some Evidence From Developing Countries » OECD(Eds) Migration And Development : New Parteinership For Cooperation – Paris –OECD-153-161

28- Shiff M-(1994) : « How Trade Aid And Remittances Affect International Migration» Policy Research Working Papers Series (1376), 1-26

29- Tapines G.P (2002) : « Globalisation, Regional Integration ; International Migration » International Social Science Journal 52 (165) ; 297-306

30- Assous L(2000) : "Regional Integration and Migration Flows ; A Critical Review of Recent Literature," Glabolization Migration And Development » OFCD-Proceding 59-72

31- Markusen J.R(1983) : « Factor Movements and Commodity Trade as Complement » Journal Of International Economics, 14 (3-4) 341-56

32- Collins, Wj ; K.H O'hourke and J.Williams (1997) : "Where Trade And Factor Mobility Substitues In History ?" NBER Working Paper(6059) 1-49

33- Vogler, M. and R. Rottc (1998) : "Determinants Of International Migration : Empirical Evidence For Migration From Developing Countries to Germany" IZA Discusion Paper (12) 1-31

34- Acevedo D. Et T.J Espenshade (1992) : "Implications Of North American Frec Trade Agreement For Mexican Migration Into In The United States" The Population And Developments Review (18) 4, 729-44

35- Del Rio A.M Et S.Thorwarth (2009) : "Tomatoes Or Tomate Piekers ? Free Trade And Migration Between Mexico and The United States" Journal Of Applied Economics 12 (1) 109-34

36- Iranzo S Et G. Peri (2009) : « Migration and Trade Theory With An Application To The Eastern European Integration » Journal Of International Economies (79) 1,1 -19

37- King R(2000) : "Generalizations Form The History Of Return Migration" Return Migration » Journey Of Hope Of Despoir – Genova 7-55

38- Cassarino J.P(2004) : « Theorising Return Migration The Conceptual Approach To Return Migration Revisted International»Journal of Multicultural Societies 6 (2) 253-79

39- Stark O (1991) : « The Migration Of Labor Oxford, Basil, Blackwell, 406

40- Todaro, M. (1969) : " A Model of Labor Migration in less Developed Countries," Amenican economic Review (59) 138-48

41- Harris j Rand M.P Todaro(1970) : « Migration Unemployment And Development : A Two Sector Analysis » The American Economie Review – 60(1) -126-142

42- Ambrosetti E. Et G. Tattolo(2007) : Petrole Et Migration De Travail Vers Les Pays Du Golfe « Etude Presenteé » Au 12 Eme Colloque Internationale de Budapest : Les Migrations Internationales : Observation, Analyse et Prespectives Budapest 20-24 Septembre, 2004 -355-66-Hongrie

43- Tordaro, M. (1969) : "A Model of Labor Migration in Less Developed Countries"American Economic Review (59) 138-48

44- Lewis, W. A. (1954) : "Economic Development With Unilimiteed Supplies of Labour," The Manchester School 22 (2)-24 September

45- Cassarino J P(2007) : "Migrants de Retour au Maghreb Reintegration et EnJeux de Developpement," Rapport General REF RSCAS/ EVI,84

46- Tumerelle P.J(1985) : "Contribution a la Reflexion Theorique Sur La Mobilité Spatiale des Populations," Espace, Populations,

Societes – Migrations et Urbanisations Migrations And Cities 11-17

47- Perrin N, (2007) : “Les Determinants Individuels du Retour ou de la Perennisation de l’immigration : Une Analyse de Cheminement des Immigrants dans les Annéés 1990 en Belgique,” en Les Migrations Internationales : Observation Analyse et Perspectives – Colloque Internationales De Budapest Hongrie 20-20 Septembre 2004-297-311

48- Flahaux M.L(2009 : “Les Migrations De Retour Et La Reinsertion Des Senegalais Dans Leur Pays D’orgine” Memoire de Majestaire en Sciences de la Population et du Developpement UCL 139

49- Tlahi N(1999) : “Return Migration and Occupation Change” Review of Development Economics, 3 (2) 10-86

50- Wahba J(2007) : “Returns To Overseas Work Experience: The Case of Egypt, "International Migration Economie Devolopment And Policy 235-58

51- Yang Z.K and A. Winters(1992) : “The Trading Potential of Eastern Europe,” Journal of Economic Integration7.113-3

52- Ghosh B(2000) : "Return Migration Reshaping Policy Approches In B Ghosh, Ed Return Migration Journey Of Hope Or Despair ? Geneva – International Organization For Migration 181-226

53-Saarela,J et D.O Rooth(2012) : "Uncertainty And International Return Migration Some Evidence From Linked Register Data Applied Economies Leelers 19 (18) 1893-97

54- Headket JRie J (1998) : "Immegration and Trade creation econometrie Evidence from Canada » Canadien journal of Ecobomies

55- Bowen, H. P. and J.P Wu (2004) : "Does it matter Where immigrants work ? Traded goods , non- traded goods, and sector specific employment," center for European Integraton Studies Working

56- Vertovec.S (2001) : "transnationalison and Identity journal of Elhnie and Migration Studies – 27 (4) 573 – 582

56- Maclormik,B j.Wahba(2007) :, "Return international Migration and Geographicl lnequality: the Case of Egypt," Journal of African Economies 12 (4) 500-32

58- Arthur J.A(1991) : "International Labour Migration Patterns in West Africa" African Studies Review 34 (3) 65-87

59- Backwell Olivier and Hein de Has (2007) : "African Migration Continuties Discontinuities ans Recent Transformation pp 95-118 in African Alternativies Edily by L. de Hoan Engel ans chabal lendon-Vrill

60- Gubert F,Nordman CJ (2008) "Return Migration and Small Entreprise developpment in Maghreb" Analtical Report Mirem (2) 1 – 47

61- Piracha, M. and F. vadean (2010) :, "Return Migration and Occupational Choice : Evidence from Albania," world Development 38)